

الإنتاج الزراعي في بلاد الأندلس من خلال النوازل الفقهية - عصر الطوائف والمرابطين (422-539هـ/1031-1144م) أنموذجين -

أ/- عبد العزيز حاج كولة
أستاذ مساعد (أ)
جامعة يحي فارس المدينة

الملخص:

شكل قطاع الفلاحة جزءا هاما من النوازل الفقهية في بلاد الأندلس، باعتبار أن مسألة الأرض شكلت مثار جدل واختلاف بين فقهاء الأندلس هل افتتحت عنوة أم صلحا، كما أن أهل الأندلس ارتبطوا بالأرض واهتموا بهذا القطاع، وبفضل استدرار نصوص المصادر الدفينة الخاصة بالبادية وتوظيفها توظيفا صحيحا يستطيع الباحث عن الحقيقة التاريخية معرفة الأنظمة الزراعية السائدة في بلاد الأندلس، ومظاهر عناية الفلاح الأندلسي بأرضه حتى يتحصل على منتج جيد ووفير. ومدى تأثر الإنتاج بالمشاكل التي عرفتھا البلاد من حروب وفتن وجوائح وسغاب، خلال عصري الطوائف والمرابطين (422هـ-539هـ/1031م-1144م).

الكلمات المفتاحية:

النوازل الفقهية – الزراعة – المحاصيل الزراعية – الأندلس – ملوك الطوائف – المرابطون.

Abstract :

Agriculture was the backbone of life in the Middle Ages and the artery of economic activity. Therefore, it was of interest to societies during this era in general, and Andalusian society in particular, because of the natural, human and political factors that helped Andalusia to intensify agricultural activity.

Al Nawazil(downs)Elfeqhia was full of vivid and realistic images that it expressed , Through the realization of this type of texts, and employing them properly, the researcher can monitor the development of agricultural production during the Tawaif (sects) and Almoravids times in this country, starting with the knowledge of the prevailing agricultural systems, and the appearances of the care of the Andalusian peasant in his land until he gets a good and abundant product.

As well as the knowledge of the most important agricultural crops that attracted the interest of the Andalusian peasant and the extent of this production affected by the problems that the country has known of wars and strife, pandemics and triggers during the studied period.

Key words: Al Nawazil Elfeqhia-Agriculture - Agricultural crops - Andalusia - Kings of sects(Tawaif) - Almoravids.

مقدمة:

لم يعد خافيا على أحد من الدارسين في مجال البحث التاريخي، أهمية النوازل الفقهية في كشف الحقائق التاريخية، ذلك أنها تلامس الواقع المعيش للمجتمع في الغرب الإسلامي عامة وتنقل يومياته بموضوعية ودون تعصب، واستطاعت أن تميّط اللثام عن كثير من القضايا التي سكنت عنها المصادر التاريخية الأخرى.

وشكل قطاع الفلاحة جزءا هاما من النوازل الفقهية في بلاد الأندلس، باعتبار أن مسألة الأرض شكلت مثار جدل واختلاف بين فقهاء الأندلس، وحظيت المسائل المرتبطة بالزراعة بحظ وافر من اهتمامات المجتمع الأندلسي، سواء ما تعلق منها بطرق استغلال الأراضي الفلاحية، أو ما ارتبط بالإنتاج الزراعي من أنظمة سقي، ومراحل هذا الإنتاج والمشاكل التي اعترضت سبيله. ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف صورت النوازل الفقهية الإنتاج الزراعي في الأندلس خلال عصري الطوائف والمرابطين؟

1- النظام الزراعي:

انتشرت في الأندلس أنظمة زراعية عديدة، فظهرت أنواع من العلاقات بين أرباب الأراضي والزراع وذلك أن أصحاب الملكيات الكبيرة لا يفلحون أراضيهم، عكس أصحاب الملكيات الصغيرة، وكان هؤلاء الملاك الكبار يتخذون وكلاء يشرفون على كراء هذه الأراضي أو مزارعتها أو مغارستها.⁽¹⁾

وكان كراء الأراضي يكون لعام واحد أو لعدة أعوام، وهو ما تسميه النوازل بالقبالة.⁽²⁾ وبعد كرائها يقوم المتقبل بتأجير الأرض إلى الفلاحين المعدمين، فيحقق ربحا من الفرق بين قيمة الكراء وقيمة التأجير.⁽³⁾

وقد شمل هذا النظام أراضي محبسة، فأشارت نازلة أن رجلا أكثرى أرضا محبسة على حصن من حصون طليطلة لسبعة أعوام⁽⁴⁾، وفي نوازل ابن الحاج أن "رجلا تقبل أرضا محبسة على رجل وابنه لأربعة أعوام"⁽⁵⁾ كما شمل هذا النظام أملاك الأمراء وضياعهم لأنه لم يكن يهتمهم من الأرض سوى ريعها بسبب اهتمامهم بالغزو والجهاد وجمع الخراج⁽⁶⁾.

وتتضمن عقود كراء الأراضي، شروطا عديدة يحددها صاحب الأرض، وأي إخلال بهذه الشروط يؤدي إلى مشاكل بين الطرفين، فتذكر نازلة أن صاحب أرض اشترط على المكثري أن يقلب الأرض عند أيام القلب حتى تجود الأرض على صاحبها في العام المقبل، فنسي المكثري قلب الأرض مما حتم عليه دفع مبلغ زائد لصاحب الأرض كما أفتى ابن رشد⁽⁷⁾.

وكان الكراء يسقط إذا توفي صاحب الأرض، فقد ذكرت نازلة أن رجلا تقبل أرض محبسة على رجل وابنه لمدة أربعة أعوام، فمات الرجل، وبقي من المدة عام ونصف، فأفتى ابن الحاج أن القبالة تنقض في حصة الأب في بقية المدة، وترجع إلى الابن، وتثبت في نصيب الابن⁽⁸⁾. وإذا تعرضت الأرض المكثرة إلى جائحة من الجوائح كالصر والقحط، فإن الكراء يسقط كما أفتى ابن رشد⁽⁹⁾.

وتعرض المزارع البسيط لظلم المتقبل الذي كلفته السلطة جباية الضرائب من المزارعين، فاشتطوا في تحصيلها حتى يضمنوا فائقا أكبر، لهذا السبب وصفهم ابن عبدون بشر جباة المال جميعا ملعونين من الله ومن الناس أجمعين⁽¹⁰⁾.

ومن الأنظمة الزراعية المنتشرة في الأندلس في هذه الفترة المزارعة، وهي شراكة بين صاحب الأرض والمزارع، يحددان في عقد الشراكة شكل هذه المزارعة، الذي يخضع لما يقدم الشريكان، وما يقومان به من أعمال.

ومن هذه الأشكال الخماسة، ويسمى المزارع بالمخامس أو الخماس، وفيها يأخذ المزارع نسبة من المنتج تقدر بالخمس، وذلك أن هذا المزارع لم يقدم شيئا سوى جهده، بسبب ضيق حاله وفقره، فيقوم بكل الأعمال الزراعية من حرث وسقي، وحصاد، أما صاحب الأرض فعليه الأرض والزريعة والأدوات⁽¹¹⁾.

وفي بعض الأحيان يأخذ هذا المزارع ربع الإنتاج إذا اتفق مع صاحب الأرض على ذلك، فذكرت نازلة أن رجلين اشتركا في الزراعة، يساهم أحدهما بالأرض والبذر، والآخر، والثاني بعمله، واتفقا أن يكون الربع للعامل، وثلاثة الأرباع لصاحب الأرض.⁽¹²⁾ وهناك أيضا المثالثة، وفيها يدفع رجل الأرض إلى المزارع يحرثها ويزرعها ويحصدها، ويكون لصاحب الأرض الثلث⁽¹³⁾ وإذا قدم صاحب الأرض، الأرض ونصف الزريعة، والمزارع نصف الزريعة والعمل، فهي شراكة في النصف، ويطلق على الشريكان بالمناصف.⁽¹⁴⁾

وتعرض المزارع في بعض الأحيان إلى جشع شريكه، فقد ذكر ابن رشد أن شريكان اشتركا في الزريعة والحرث، فأراد أحدهما أن يستولي على حق الآخر⁽¹⁵⁾، وتذكر نازلة أخرى أن مزارعا دفع ثورا يحرث به على وجه الشراكة، فضم له الملاك ثورا آخر، وجميع آلات الحرث، ووزع جميع الزريعة، فلما فرغ من الحرث، قال الزارع لشريكه رد علي نصف ما زرعت، فامتنع ولم يعطه شيئا⁽¹⁶⁾. وفي نوازل الشعبي أن شريكان اشتركا في أرض وفي الجهد والزريعة، فعمراها بالقليب، فلما جاء وقت الزريعة غاب أحدهما، فحرث الشريك الباقي جميع الأرض، ثم قدم الشريك الغائب فأراد أخذ حقه.⁽¹⁷⁾

ويذكر ابن سهل أن رجلا بقرطبة قام على رجل، قال إن الزرع الذي بقرية كذا بيني وبين هذا بالسواء، تشاركنا في زراعته وإقامته، وكذلك البقر والدواب مشترك بيننا.⁽¹⁸⁾ وفي هذه النازلة إشارة واضحة إلى تسلط أصحاب الأراضي على المزارعين، وغصبهم حقوقهم في الزراعة.

وتعتبر المغارسة من الأنظمة الزراعية التي عرفها الأندلسيون، وهي أن يستأجر الملاك مزارعا يتقن غراسة الأشجار لمدة معلومة، فنذكر نازلة في كورة باغة في آخر شهور سنة 518 هـ/1124م أن رجلا مغارسا يغرس الأرض بجزء معلوم، ويلقح غرسه، ويقوم عليه العام والعامين، وقد تصل هذه المدة إلى عشر سنوات.⁽¹⁹⁾ وفي نوازل ابن الحاج أن رجلا أعطى أرضا بيضاء منها شجر، ليغرس كرما، على أن يكون الغرس بينه وبين صاحب الأرض نصفين.⁽²⁰⁾ وإذا عجز المغارس عن العمل، أو يريد الانتقال عن الموضع المغترس فيه قبل تمام المغارسة، يضطر إلى بيع ما عمل من رب

الأرض أو غيره مما يقوم على المغارسة إلى تمامها، بذلك الجزء الذي أخذها به.⁽²¹⁾

ومن المشاكل التي طرحتها المغارسة، إذا اختلف الشريكان في كيفية التصرف في المنتج، فقد ذكرت نازلة أن رجلين كان بينهما كرم، فلما كان طيب ثمرته، أراد أحدهما بيع نصيبه، وأراد الآخر أكل نصيبه، فاختلف الفقهاء في المسألة فمنهم من أجاز اقتسام المحصول بالخرص.⁽²²⁾ ومنهم من لم يجز ذلك.⁽²³⁾ كما أن الكوارث الطبيعية التي كانت تتعرض لها بعض الجنات، جعلت المتعارسين في مشكل قانوني فقد سئل ابن الحاج عمن سأل غارسا رجلا إلى الإطعام مغارسة صحيحة، فإذا بلغته كان بينهما بنصفين يقتسمان، فلما بلغ ذلك احترق، فامتنع رب العمل من إعطائه نصفها.⁽²⁴⁾

كما انتشر نظام الإجارة، وهو استئجار عمال الحرث والبذر والتنظيف والتزبيل والقطف والحصاد والحراسة⁽²⁵⁾، ويبدو أن هؤلاء الأجراء كانوا يشترطون أجرة عالية فقد ذكر الشعبي أن رجل يستأجر أجيرا على أن يعمل في كرم له على النصف أو جزء منه على ما يخرج الكرم.⁽²⁶⁾ وربما الرجل لا يستطيع استئجار عامل بمفرده بسبب الأجرة العالية التي يشترطها فيشترك أهل قرية في استئجار حارس⁽²⁷⁾، ويعود ربما ارتفاع أجرة هؤلاء العمال إلى حالة الفوضى واللامن التي عاشتها الأندلس في هذه الفترة.

وأخيرا لا بد من الإشارة إلى وجود نظام الإقطاع خلال العصر ويبقى هذا النظام يكتفنه الغموض ذلك أن الإشارات التي وردت إلينا قليلة، لا تفصح بوضوح عن هذا النوع فقد ذكر صاحب الحل قوله: "فمن ظهرت نجدته وشجاعته وإعانتة أكرموه بولاية موضع ينتفع بفوائده"⁽²⁸⁾ ويبدو أنه كان إقطاع تملك شجع كثير الناس على إحياء الأرض الموات، كما أن هذه الإقطاعات كانت مساحات صغيرة وهي تختلف عن الإقطاع الأوروبي⁽²⁹⁾، فقد ذكر الطرطوشي عن بعض شيوخ الأندلس أن الإقطاع في الأندلس ساهم في عمارة الأرض، كما ساهم في قوة الجند، فقال "ما زال أهل الإسلام ظاهرين على عدوهم، وأمر العدو في ضعف، وانتقاص لما كانت الأرض مقطعة في أيدي الأجناد، فكانوا يستغلونها، ويرفقون بالفلاحين ويربونهم كما يربي التاجر تجارته، وكان الأرض عامرة والأموال وافرة، والأجناد متوافرين والكراع والسلاح فوق ما يحتاج

إليه³⁰، ولكن بعد أن غير ابن أبي عامر النظام تغيرت الأوضاع، ولما دخل المرابطون إلى الأندلس أعادوا نظام الإقطاعات⁽³¹⁾.

2- نظام السقي:

اهتمت السلطة الحاكمة في الفترة المدروسة، بمسألة المياه والسقي، وحاولت بوسائل عديدة توفير هذا المصدر الهام للزراعة، فحاولت تشييد النواعير على الأنهار، والمحافظة على المياه بغرس الأشجار للتقليل من تبخرها، وإقامة السدود، وتجديد السواقي وقنوات المياه⁽³²⁾.

ولقد تنوعت أنظمة السقي في الأندلس، فاستغل أهل البادية المياه الجوفية لسقي المزروعات، فحفروا الآبار ومن عادتهم أن يغطوها بالخشب والعشب، لأنه لا يوجد بديل فيتغير طعمه ولونه⁽³³⁾. وقد يكون البئر ملكا لشخص واحد أو مشتركاً بين مجموعة من الفلاحين⁽³⁴⁾، فذكرت نازلة أن رجلاً بنا آباراً لرباعه⁽³⁵⁾ كما استغل أهل الأندلس مياه الأنهار والأودية الذي يرتفع حجم التدفق فيها في فصل الشتاء ويقل في فصل الصيف بل إن بعضها تتعرض إلى الجفاف، كما تشير إلى ذلك نازلة أن رجلاً له أرض قرب واد ثم إن ذلك الوادي انقطع عن تلك الجهة⁽³⁶⁾.

واستخدم أهل الأندلس السواقي والقنوات لإيصال المياه إلى أراضيهم ولري زروعهم فكانوا يشتركون في إقامتها، خاصة إذا كانت المسافات طويلة، فذكرت نازلة أن أهل قرية جلبوا لأنفسهم ماء في قناة، تمر عبر جنان رجل منهم⁽³⁷⁾. وذكر ابن الحاج أن قوما اقتطعوا من عين طبيعية جزء كبيراً وأجروه في ساقية على أرض غيرهم واقتسموا ماء الساقية المذكورة⁽³⁸⁾. وفي جيان اشترك رجل مع قوم على حفر ساقية في أرضه⁽³⁹⁾.

وكانت السواقي تتضرر بالنشم الكثير، والشجر الذي ينبت في حافتي الساقية، وفي مقرها وشفيرها، مما يضطر صاحبها إلى تنقيتها، حتى يسهل جريان الماء⁽⁴⁰⁾ كما كان الأهالي يتعاونون في خدمة الساقية وتطهير مجراها، خاصة أصحاب المزارع الذين ينتفعون بها في تلك السنة⁽⁴¹⁾.

وعرفت بعض مناطق الأندلس السقي المشترك، الانتفاع الجماعي لأهل القرية بالمياه، التي تمر عبر جناتهم، ففي نوازل ابن الحاج، أن أهل ساقية يسوقون الماء عليها لسقي أرضهم وثمارهم وجناتهم، ولكل واحد منهم حصة في الماء المذكور معلومة،

والساقية المذكورة في أرض السلطان وفي أرض رجل منهم، يسوق كل واحد منهم حصته عليها في اليوم الذي يجب له، لا يعترض واحد منهم صاحبه، على هذه السبيل كانوا في الساقية، والماء المذكورة منذ كانوا عليها كان أبائهم وأجدادهم.⁽⁴²⁾ وجرى العرف في بعض قرى الأندلس، أن يستلف المزارعون بعضهم من بعض، حصته من الماء على أن يصرفه إليه بعد أيام في يوم يعينه من أيام الشرب، أو يشتريه له، إن لم يكن له حظ في ماء القرية.⁽⁴³⁾ كما جرت العادة أن صاحب الشرب في السقي المشترك يفعل بشربه ما يشاء فمنهم من يأخذه ليسقي به أرضاً أخرى له، أو يبيعه أو يهبه ويبدو أنه كان منهم من يأخذ الشرب ويحفر له بركاً ليحبسه فيها ولا يتركه لمن ينتفع به، ولهذا نجد ابن رشد يحرم هذا الفعل.⁽⁴⁴⁾

وبالرغم من وجود نوع من التنظيم الذي كان يحكم عملية السقي، إلا أن النوازل نقلت لنا ظاهرة تعبر عن ذهنية المجتمع القروي وهي ظاهرة النزاعات التي كانت تنشب بين أصحاب الجنات وأصحاب الرحي، وبين الأعلالي والأسافل، وقد ذكرت نازلة أن قرية كان يعمها التخاصم والتشاجر في كثير من الأحيان بسبب المياه بين أصحاب رحي وأصحاب الجنات، ثم فصل بينهم بأن جعل لأصحاب الجنات أياماً معدودات يسقون فيها جنانهم، لا يشاركون فيها أصحاب الرحي الذين لهم باقي أيام السنة، فسكنت الأمور بينهم مدة من الزمن. وعادت الفوضى إلى القرية بسبب القحط الذي أصاب المنطقة.⁽⁴⁵⁾ وفي نازلة أخرى أن رجلاً اتصل بسلطان وأقام تحت ساقية حمّاماً ورحي، وأخذ لهما الماء من الساقية، فأفتى ابن رشد أنه لا يجوز له أن يأخذ شيئاً من الماء إلا برضا أربابه.⁽⁴⁶⁾

ونشب نزاع بين رجلين أراد أحدهما أن يأخذ إلى داره من أصل عين مشتركة ماء في قواديس، يحفر بها في حاشية ساقية لرجل يسقي بها جنة له فأراد أن بمنعه.⁽⁴⁷⁾ وفي منطقة من الأندلس ظهر نزاع بين قوم يسكنون أعلى النهر، وبين قوم يقطنون أسفل، ذلك أن أصحاب الأراضي لهم زروع فقطعوا الماء عن الأسافل وجعلوه حكراً لهم لسقي زروعهم، فأفتى ابن رشد أن الأعلالي لهم الأحقية في البدء بالسقي.⁽⁴⁸⁾

وبالرغم من هذه النزاعات إلا أن الأندلسيين الذين اتبعوا في البداية أساليب ري شامية، جاء بها أمراء قرطبة الأمويين.⁽⁴⁹⁾ لكن

سرعان ما نظموها وعرفوا بعض الطرائق لقياس منسوب المياه بل كان لهم الفضل في ابتكار السواقي النهرية وهي شهادة من المستشرق ليفي بروفنسال⁽⁵⁰⁾ تدحض قول المتعصبين على أن العرب لم يقدموا شيئاً من التقنيات في الأندلس⁽⁵¹⁾.

3- العوامل المؤثرة في الإنتاج الزراعي:

1- خبرة الأندلسيين:

حظيت الزراعة بمكانة هامة عند الأندلسيين، فقد أبدى ابن عبدون تقديره لها فقال: "الفلاحة هي العمران، ومنها العيش كله والصلاح جله، وفي الحنطة تذهب النفوس والأموال، وبها تملك المدائن الرجال، وببطلانها تفسد الأحوال، وينحل كل نظام"⁽⁵²⁾، ومن مظاهر الاهتمام بالزراعة كثرة التصانيف في هذا العلم في القرنين 5-6هـ/11-12 م، فقد اهتم علماء الأندلس بدراسة النباتات وأسمائها وخواصها، كما اهتموا بالقيام بالتجارب على النبات، من حيث غراسه، وتتبع مراحل نموه وطريق معاملة ومواعيد زراعته وحصاده⁽⁵³⁾.

لم تكن المعرفة في هذا العلم خاصة بالعلماء فقط، فقد أشارت نوازل العصر إلى معرفة المزارعين بكيفية استغلال الأرض استغلالاً أمثلاً حتى تعطي منتوجاً جيداً، فتشير نازلة أن عملية الزراعة تتم عبر مراحل إذ "تبدأ العملية بقلب الأرض أولاً وذلك في وقت القلب، ثم تزرع في زمن الزرع، وهذه العملية تعطي نتائج جيدة، وتوجد الأرض بزرع جيد"⁽⁵⁴⁾، واستخدموا في هذه العملية الفؤوس في قلب الأرض، والمحراث، وحرثها بالسكك المبسوطة الأطراف⁽⁵⁵⁾.

ومن أجل الحصول على منتوج كبير يمتاز بالجودة، استعمل المزارع الأندلسي زبل الحيوانات من أجل تخصيب الأرض⁽⁵⁶⁾، كما استخدم الأزبال الصناعية التي كانت تستخلص من الأوراق والأعشاب الجافة⁽⁵⁷⁾، واستطاع الأندلسيون أن يعرفوا جودة الأرض هل هي ناتجة عن استعمال الزبل أو أن أصل الأرض جيدة، فقد ذكر ابن سهل أن قاضي قرطبة وصاحبه نظراً في أمر فدان مختلفة فيه بقرية شقندة، فتطوفا عليها ورأياه مختلفاً، وأن الجانب الغربي منه أجود من الشرقي وأن هذه الجودة ليست من طريق الزبل وإنما هي في أصل الفدان⁽⁵⁸⁾.

ولم يكن علم الفلاحين الأندلسيين مقتصرًا على الزرع فقط، بل كانوا على علم كذلك بشؤون الغراسة، فكانوا يقومون بعملية زبر الأشجار المثمرة بواسطة أدوات خاصة فيقول ابن بطال "النشر بالمنجل الخاصة التي تتخذ من الحديد القاطع الأملس، أو السكين الذي هو على هيئة سكين الحداد، الذي يشفر به حوافر الدواب"⁽⁵⁹⁾، وأشار ابن رشد أن الأندلسيين كانوا يقومون بعملية التلقيح لغرسهم⁽⁶⁰⁾

وقام الأندلسيون بزراعة "نقول الشجر" على مسافات معينة متفاوتة في القرب والبعد، واعتمدوا الأرض "بحفرتين جيدتين وحفرتين بليغتين" كما اهتم الأندلسيون باستثمار الأرض المشجرة أي التي تكسوها الشعراء وتحويلها إلى حدائق غنية بأشجار الفاكهة⁽⁶¹⁾

يضاف إلى معرفة الأندلسيين بعلم الفلاحة، عامل آخر ساعد على تطور الزراعة في الأندلس، وهو تنوع مناخها ووفرة المياه، إذ إن معدل التساقط في هذه الفترة بين 400 ملم و 600 ملم، بالإضافة إلى اتساع سهولها، وكثرة أنهارها، وتعدد وتنوع تربتها، ساهم في تنوع المنتوجات الزراعي⁽⁶²⁾.

ويمكن القول أن الزراعة الأندلسية في هذه الفترة عرفت تطوراً كبيراً، مما جعل مؤرخي العلوم أمام ظاهرة فريدة من نوعها، فلقد عبر بعض المستشرقين عن هذه المرحلة، أنها عبارة عن ثورة خضراء كبيرة⁽⁶³⁾، فأدى ذلك إلى امتداد العمران كما يقول ابن سعيد: "فأكثرت فيها الخصب والعمارة من كل جهة، فمتى سافرت من مدينة إلى مدينة لا تكاد تنقطع من العمارة ما بين قرى ومياه ومزارع، والصحاري فيها معدومة، وما اختصت به أن قراها في نهاية من الجمال لتصنع أهلاً في أوضاعها وتبييضها، لئلا تنبوا العيون عنها"⁽⁶⁴⁾.

2- الحروب والفتن:

لم يكن الإنتاج الزراعي ثابتاً، إذ تأثر بمجموعة من العوامل، فالزراعة في الأندلس تتسع أيام السلم وتنقلص وقت الحرب والفتن، فقد ذكرت نازلة أن حالة الخوف ولا أمن التي عاشتها الأندلس خلال هذه الفترة، حالت دون تعمير الأراضي وزراعتها، فذكرت أن رجلاً تصدق على ولده أرضاً وجنات ودور وغيرها، بعضها موجود في قرية والبعض الآخر موجود في موضع مخوف من العدو، ولا

يصل إليه إلا على غرر وخوف، وله نحو ثلاثين سنة لم يعمره لخوفه⁽⁶⁵⁾.

وإذا كانت الثورات الداخلية والفتن التي ميزت الأندلس خلال فترة الدراسة، قد أثرت على الإنتاج الزراعي، فإن غارات النصارى في هذه الفترة تميزت بكثرتها وشدتها، وكان يصحب هذه الغارات أعمال النهب والسلب وإحراق المحاصيل، فقد ذكر ابن رشد أن بلاد الأندلس تعرضت إلى غارة نصرانية أدت إلى إفساد الثمار والأكل منها، واعتبرها جائحة إذ لم يوجد من يرد العدو⁽⁶⁶⁾.

ومن أمثلة الغارات التي ذكرتها المصادر، ما ذكره ابن القطان عن الغارة التي حدثت عام 526هـ/1131م ومست غرب الأندلس فيقول: " وضربت خيل النصارى على قرية إشبيلية من جهة حصن القليعة، فأوسعنها غارة وقتلا ونهباً، ثم أغارت خيل النصارى على قرية إشبيلية ثانياً، واقتحمت الشرف والناس على غرة وقتلت منهم عالماً لا يحصى"⁽⁶⁷⁾.

3- الجوائح:

ولم تؤثر الفتن وحدها على الإنتاج، بل أتت الجوائح التي مست الأندلس خلال هذه الفترة على الأخضر واليابس، فقد ذكر ابن سهل أن جنات محبسة تأثرت بالجائحة الداخلة عليهم في سنة 407هـ/1017م بسبب الخشاش المتولد من الأرض لغلبة رطوبة الماء عليها في شهر مارس من العام المذكور وامتناع السقاي في شهر أغشت في نفس العام⁽⁶⁸⁾، فتعرضت بعض الجنات لتعفن وخرج وتسويس قديم، فبيس الكثير منها بسبب ذلك⁽⁶⁹⁾.

وتسبب الجراد الذي أصاب الأندلس خاصة خلال عصر المرابطين في إتلاف الكثير من المحاصيل الزراعية، ويعود السبب إلى أن السلطة القائمة آن ذاك لم تكن تتدخل إلا إذا كثر، عكس ما كان معمول به في عهد الأمويين، أما في عهد الموحدين، فإننا لا نكاد نجد ذكراً لهذا الخطر بفضل سياسة الموحدين إذ كانوا يقومون بالقضاء عليه وهو دبيب، وهي نفس سياسة الأمويين⁽⁷⁰⁾.

كما أصاب الزرع بالأندلس في بعض الفترات الصر والقحط، وقد اعتبرها الفقهاء جوائح إذا ألمت به سقط الكراء على الزارع، وكان الصر (الصقيع) يصيب الزرع في فصل الربيع، ثم يصيبه القحط⁽⁷¹⁾، وكانت فترات الجفاف تحدث عدة أزمت فقد ذكر ابن عذاري " وفي هذه السنة-498هـ/1105م تناهى القحط في بلاد

الأندلس و العودة حتى أيقن الناس بالهلاك" (72)، وتسبب الجفاف في حدوث مشاكل بين أصحاب الجنات وأصحاب الرحي، فقد ذكرت نازلة أن قحطا أصاب قرية من الأندلس، مما أدخلها في مشاكل بين أصحاب الرحي وأصحاب الجنات، بعد أن كانت سكنت بينهم لما جعلوا الماء دولا بينهم. (73)

4- المحاصيل الزراعية:

أما عن المحاصيل الزراعية فقد شغلت الحبوب مساحات كبيرة من الأراضي، واعتنى الأندلسيون بزراعتها خاصة القمح لأنه يشكل الغذاء الرئيسي لهم (74)، وكان أهل الأندلس يخزنونه، فقد انتشرت المطامير في الدور وداخل البيوت الأندلسية، كما كان الفلاحون الأندلسيون يكترون بيوتا لتخزين الطعام (75)، وفي هذا دليل على كثرة المحصول، وفي بعض الأحيان اضطر بعضهم إلى بيعه بسعر زهيد، فقد ذكرت نازلة أن وصيا باع قمح يتيم، بسعر أقل من سعره الحقيقي، وهذا لخوفه من أن يفسد لأن السوس قد شرع فيه. (76)

وتوفرت في غرناطة شروط زراعة القمح من خصوبة التربة، ووفرة المياه، ولهذا عرفت بزراعتها، فقد وصفها ابن الخطيب بأنها: " بحر من بحور الحنطة، ومعدن للحبوب المفضلة" (77)، وقد وصف ابن الحاج ضيعة في غرناطة من كورة ألبيرة في الموضع السفلي بقوله: " بها الماء والشرب المأمون، والأرض الطيبة...وهي مع ذلك سليمة من جميع ما يلزم الضياع من النوائب وأنواع التلف" (78). كما انتشرت زراعتها في شرق الأندلس في مرسية ولورقة، وأبدة والمرية لخصوبة التربة، كما كثر إنتاجه في منطقة جيان.

واحتفظت جيان بمركزها في إنتاج الحرير، فكثرت فيها زراعة أشجار التوت لتربية دودة الحرير، وقد ذكرت نازلة سنة 520 هـ/ 1126م تفوق جيان في هذا المحصول وجودته، فتذكر أن " رجلا استدان مثقالين من الذهب المرابطية وثمانية دراهم ثلثية واشترى رطلين اثنين من غزل الحرير الجياني الطيب في غاية الطيب" (79). ولتفوق المنطقة في إنتاج الحرير وصفها ابن رشد بجيان الحرير (80)، كما عرفت غرناطة أيضا زراعة أشجار التوت (81).

ويبدو أن أرض غرناطة كانت صالحة لزراعات كثيرة، فقد ذكرت نازلة بأن إنتاج المنطقة من الكتان كان كثيرا، فيصف ابن الحاج ذلك بقوله: " وتغل في كل عام من الفحم والشعير والكتان

الكثير" (82)، وقد أشادت المصادر بجودة كتان غرناطة وتفوقه على أنواع الكتان المنتشرة في ذلك الوقت. (83)

وكذلك عرفت غرناطة بزراعة أشجار الزيتون (84)، ولكن إشبيلية تفوقت عليها، خاصة في منطقة الشرف الذي يعرف بإنتاجه الكبير، حتى أنه يبدو لنا من بعض النوازل أن إنتاج الزيت في الأندلس فاق حاجة السوق منه، فوجه إلى التصدير، وهذا راجع لا محالة لوفرة إنتاج الزيتون. (85)

أما قصب السكر فقد اشتهرت منطقة المنكب بزراعته وقد كان لأهلها عادات فيه، فمنها أن يكروا أراضيهم لزراعة قصب السكر لثمانية أعوام، ويشترط بعض المكريين على المكثري أن يترك له بالموضع عند تمام المدة جذرة القصب، وبعضهم يشترط على المكثري أن تكون له جذرة القصب يبيعها عند تمام مدة الكراء، وقد أفادت النازلة أن جذرة قصب السكر إذا ألقيت بالأرض تباع بثمن عال، وإن قلعت لا ينتفع أحد بها بوجه. (86)

وقد أحب أهل الأندلس أشجار الكروم، فاهتموا بغرسها، حتى في أفنية منازلهم، وحول جنبات البيوت، واحتلت الكروم مساحات واسعة من أراضي الأندلس، حتى إن بعض المزارعين كانوا يجدون صعوبات في الوصول إلى ضيعاتهم لإحاطة كروم الناس بها (87). وقد كان يصيب الكروم حالة من المرض، فتذكر نازلة أن رجلاً ابتاع كرماً، فظهر له بعد ابتياعه أنه شارف قد خلق. (88)، ويبدو من خلال سؤال ورد ابن رشد حول حكم بيع الكروم إلى النصراني، وأن الكروم كانت من أهم أوجه التعامل بين أهل الأندلس والنصارى، وقد أفتى أن هذا التعامل مكروه، ولم يبلغ حد التحريم. (89)

كما انتشرت في الأندلس أنواع أخرى كثيرة من المحاصيل، كأشجار الفواكه من الرمان والخوخ والجوز واللوز والكمثري والتفاح، وأنواع كثيرة من العقاقير التي عمت المغرب كله، كالقرنفل والقرفة والعود والزعفران وغيرها (90) وقد أبدى ابن بطوطة إعجابه بكثرة الفواكه في بعض أقاليم الأندلس فذكر واصفاً خيراته مألقة: " رأيت العنب يباع في أسواقها لحساب ثمانية أرتال بدرهم صغير، ورماتها المرسي الياقوتي لا نظير له في الدنيا. وأما التين واللوز فيجلبان منها ومن أحوازها إلى بلاد المشرق والمغرب" (91).

الخاتمة

وفي الأخير يمكن القول أن النوازل الفقهية عبرت عن حالة من كثافة النشاط الزراعي في بلاد الأندلس، وذلك من خلال تعدد الأنظمة الزراعية، والتي حاول خلالها الأندلسيون استثمار أراضيهم بشتى الطرق، فانتشرت الخامسة، والرابعة، والمنافسة، ونظام الإجارة، رغم ما كان يعتري هذه الأنظمة من مشاكل بسبب خلل في العقد، أو إخلال أحد الأطراف بالشروط المتفق عليها، ويلاحظ أن المزارع البسيط والمعدم، كان في كثير من الأحيان الضحية الأولى لهذه المشاكل.

عرفت الأندلس انتشار نظام السقي المشترك، الذي يقوم على الانتفاع من الماء المشترك سواء كان نهرا أو ساقية، أو بئرا، ويكون هذا الانتفاع بالدور خاصة أيام القحط، كما يقوم هذا النظام على الاشتراك والتعاون في مصاريف صيانة هذه السواقي وحمايتها من كل ما قد يؤدي إلى إفسادها. وتظهر الخلافات بين المزارعين بسبب عدم احترام أحدهم لهذا النظام، وخاصة أيام القحط والجفاف. لم تقتصر المعرفة بشؤون الزراعة حسب نوازل العصر، بفئة من المجتمع الأندلسي خاصة علماء الفلاحة، بل شملت عموم المزارعين، وهذا ما كان له الأثر الطيب في الرفع من مردودية الانتاج الزراعي، وتنوعه في بلاد الأندلس.

وأكدت النوازل الفقهية الدور الهام الذي يؤديه الجانب السياسي في الانتاج الزراعي، إذ عرف هذا الأخير تدهورا في الفترات التي عرفت فيها البلاد حالة من الفوضى والاضطراب السياسي مثل عصر ملوك الطوائف، وجاء هذا التدهور نتيجة هجرة الفلاحين لأراضيهم، وعدم قدرتهم على تعميرها بسبب غياب الأمن، كما ألحقت غارات النصارى خلال عصر المرابطين، أضرارا جسيمة بالمحاصيل الزراعية في المناطق التي وصلت إليها.

وذكرت النوازل الفقهية أنواعا عديدة من الأمراض التي أصابت الانتاج الزراعي منها التعفن والتسوس والخمج الناتج عن الرطوبة الزائدة للتربة، والحشائش التي أضرت بالمنتوج... وقد اعتبرت النوازل جائحة، وأسهمت هذه الأمراض في تدهور الانتاج. ولكن رغم ذلك بلغ الانتاج الزراعي لبعض المحاصيل تطورا كبيرا في بعض الفترات مثل القمح الذي عبرت النوازل عن وفرة، بانتشار المطامير لتخزينه، وانخفاض أسعاره، وعرفت بعض

المناطق بإنتاج نوع معين وتفاوت فيه عن غيرها حتى وصفت به، مثل جيان الحرير وأنتجت غرناطة الكتان الكثير، وتفاوتت إشبيلية عن غيرها في إنتاج الزيتون. يضاف إلى ذلك كله تنوع الانتاج الزراعي في الأندلس خلال الفترة المدروسة (عصري الطوائف والمرابطين).

- الهوامش:

- (1)- موسى عز الدين، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس هجري (ط1؛ بيروت- القاهرة: دار الشروق، 1983) ص 186.
- (2)- أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي، فتاوى ابن رشد، تحقيق. المختار بن الطاهر التليلي (ط1؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1987) ج3، ص 1540.1541؛ محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم التجيبي ابن الحاج الشهيد ت529هـ/1135م، نوازل ابن الحاج الشهيد، رصيد الخزانة العامة بالرباط، رقم ج 55، ورقة 283؛ أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي ت914هـ/1508م، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، تح. محمد حجي (ط2؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1980) ج7، ص 477.
- (3)- إبراهيم القدري بوتشيش، إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاجتماعي والاقتصادي (ط1؛ بيروت: دار الطليعة، 2002) ص 79.
- (4)- الونشريسي، المصدر السابق، ج7، ص 477.
- (5)- ابن الحاج، المصدر السابق، ورقة 283؛ أبو القاسم أحمد المعتل البلوي البرزلي ت841هـ/1438م، جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تحقيق. محمد الحبيب الهيلة (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2002) ج5، ص ص 366.367.
- (6)- بوتشيش، المرجع السابق، ص 79.
- (7)- ابن رشد، المصدر السابق، ج3، ص ص 1413.1414.
- (8)- ابن الحاج، المصدر السابق، ورقة 283؛ البرزلي، المصدر السابق، ج5، ص ص 366.367.
- (9)- ابن رشد، المصدر السابق، ج3، ص 1284؛ أبو القاسم سلمون بن علي بن سلمون الكنانى ابن سلمون الغرناطي، العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أبنائهم من العقود والأحكام، رصيد المكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة، رقم 1366 ورقة 125 ظهر.
- (10)- ابن عبدون، المصدر السابق، ص 28؛ بوتشيش، المرجع السابق، ص 79.
- (11)- أبو مطرف عبد الرحمان بن القاسم الشعبي ت497هـ/1104م، الأحكام، تح. صادق الحلوي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992) ص ص 310.311.

- (12)- ابن رشد، المصدر السابق، ج2، ص 1011.
- (13)- الشعبي، المصدر السابق، ص321.
- (14)- نفسه، ص 322.
- (15)- ابن رشد، المصدر السابق، ج1، ص ص 190. 191.
- (16)- القاضي عياض وولده محمد، مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، تح محمد بن شريفة (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997) ص192.
- (17)- الشعبي، المصدر السابق، ص312.
- (18)- عيسى أبو الأصبغ بن عبد الله الأسدي ابن سهل ت486هـ/1093م، ديوان الأحكام الكبرى، تح. المحامي رشيد النعيمي، 1997 ج2، ص 836.
- (19)- ابن رشد، المصدر السابق، ج3، ص1360؛ الونشريسي، المعيار، ج6، ص 202؛ الشعبي، المصدر السابق، ص327؛ بوتشيش، المرجع السابق، ص83.
- (20)- ابن الحاج، المصدر السابق، ورقة 281.
- (21)- الونشريسي، المصدر السابق، ج6، ص202.
- (22)- الخرص: بفتح الخاء وسكون الراء، وهو تقدير بالظن لما على النخل من رطب تمرا، ولما على الكرم من العنب زبيبا، والتقدير ليس بالإحاطة والدقة، وفاعل الخرص خراص، انظر: محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية (ط1؛ بيروت: دار الشروق، 1933) ص190.
- (23)- الونشريسي، المصدر السابق، ج6، ص186.
- (24)- نفسه، ج9، ص 125.
- (25)- الشعبي، المصدر السابق، ص 295. 327؛ البرزلي، المصدر السابق، ج3، ص 565.
- (26)- الشعبي، المصدر السابق، ص327.
- (27)- نفسه، ص 295.
- (28)- مؤلف مجهول، الحل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تح. سهيل زكار وعبد القادر زمامة، (ط1؛ الرباط: الرشاد الحديثة، د.ت) ص 67.
- (29)- عز الدين موسى، المرجع السابق، 142؛ عصمت عبد اللطيف دندش، الأندلس في نهاية عصر المرابطين وبداية الموحدين - عصر الطوائف الثاني 510-546هـ/1116-1151م (ط1؛، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988) ص 159؛ بوتشيش، المرجع السابق، ص78.
- (30)- أبو بكر محمد بن محمد بن الوليد الطرطوشي، سراج الملوك (القاهرة: المطبعة التجارية، 1935) ص132.
- (31)- نفسه.
- (32)- أبو علي الحسن بن علي ابن القطان، نظم الجمان، تح. محمود مكي (الرباط: منشورات كلية الآداب، د.ت) ص228؛ لسان الدين بن الخطيب ابن الخطيب ت776هـ/1373م، الإحاطة في أخبار غرناطة، تح. محمد عبد الله عنان (ط2؛ القاهرة: الشركة المصرية للطباعة والنشر، 1973) ج1،

- ص 437، 438؛ لسان الدين ابن الخيب، الأعلام فيمن ببيع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، تح. ليفي بروفنسال (ط21؛ بيروت: دار المكشوف، 1956) ج2، ص 264؛ الزهري، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزهري ت واسط ق6، كتاب الجغرافية، تح. محمد حاج صادق (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، د.ت) ص 99؛ ابن صاحب الصلاة، تاريخ المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين، تح. عبد الهادي التازي (ط1؛ بيروت: دار الأندلس، 1964) السفر الثاني، ص 235.
- (33)- ابن رشد، المصدر السابق، ج2، ص 976. 983.
- (34)- نفسه، ج1، ص ص 186. 187.
- (35)- ابن سلمون، المصدر السابق، ورقة 81 ظهر.
- (36)- ابن الحاج، المصدر السابق، ورقة 112.
- (37)- ابن رشد، المصدر السابق، ج3، ص ص 1575. 1576؛ ابن الحاج، المصدر السابق، ورقة 147؛ الونشريسي، المصدر السابق، ج3، ص 400.
- (38)- ابن الحاج، المصدر السابق، ورقة 147.
- (39)- نفسه، ورقة 148.
- (40)- الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص ص 400. 401؛ ابن رشد، المصدر السابق، ج2، ص ص 1109. 1110.
- (41)- كمال السيد أبو مصطفى، جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدينية والعلمية في المغرب من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي (1996)، ص 59.
- (42)- ابن الحاج، لمصدر السابق، ورقة 147؛ ابن رشد، المصدر السابق، ج3، ص ص 1604. 1605؛ الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص ص 407. 408.
- (43)- ابن رشد، المصدر السابق، ج3، ص ص 1306. 1307. 1317.
- (44)- ابن سلمون، المصدر السابق، ورقة 1 الظهر 2 الوجه.
- (45)- عياض وولده محمد، المصدر السابق، ص ص 250. 251.
- (46)- ابن الحاج، المصدر السابق، ورقة 147. 148.
- (47)- نفسه، ورقة 146. 147.
- (48)- ابن رشد، المصدر السابق، ج2، ص 1140.
- (49)- بلغيث، الحياة الفكرية بالأندلس خلال عصر المرابطين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، إشراف عبد الحميد حاجيات، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 522.
- (50)- Levi provençal , Histoire de l' Espagne musulmane (Paris : leiden, 1967) t3, p 280.
- (51)- يقود هؤلاء المتعصبين المستشرق آسين بلاثيوس، انظر بلغيث، الحياة الفكرية خلال عصر المرابطين ، ص 525.
- (52)- ابن عبدون الإشبيلي، رسالة ابن عبدون، نشر ليفي بروفنسال (le journal asiaticque, 1934)، ص3.

- (53)- عن تطور علم الفلاحة في الأندلس والتأليف فيه، انظر: بلغيث، الحياة الفكرية في الأندلس، ص ص 540-520.
- (54)- ابن رشد، المصدر السابق، ج2، ص ص 1186.1187.
- (55)- محمد حناوي، الأدوات الفلاحية الأندلسية من خلال المصادر- كتب الفلاحة نموذجاً- <<مجلة الإجهاد>> عدد 35.34 (بيروت، دار الاجتهاد، 1997) 105.
- (56)- ابن سهل، المصدر السابق، ج2، ص 1039.
- (57)- حناوي، المرجع السابق، 104.
- (58)- ابن سهل، المصدر السابق، ج2، ص 1039.
- (59)- حناوي، المرجع السابق، ص ص 104، 105.
- (60)- ابن رشد، المصدر السابق، ج3، 1360.
- (61)- إحسان عباس، بحث ودراسات في الأدب والتاريخ (ط1؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2000) ج2، ص ص 428، 429.
- (62)- بلغيث، الحياة الفكرية بالأندلس، ص 521؛ دندش، المرجع السابق، ص 164؛ أبو الفضل، شرق الأندلس في العصر الإسلامي 515-686هـ/1161-1287م (القاهرة: دار المعرفة الجامعي، 1996) ص 255.
- (63)- من هؤلاء المستشرقين الباحثة لويسي بولنز، وجورج سارطون، أنظر: بلغيث، الحياة الفكرية بالأندلس، ص 521.
- (64)- أحمد بن محمد المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تح. إحسان عباس (بيروت: دار صادر، 1968) ج1، ص 190.
- (65)- البرزلي، المصدر السابق، ج 5، ص 513.
- (66)- ابن رشد، المصدر السابق، ج3، ص 1614.
- (67)- ابن القطان، المصدر السابق، ص 197.
- (68)- ابن سهل، المصدر السابق، ج 2، ص 1136.
- (69)- نفسه، ص 695.
- (70)- ابن القطان، المصدر السابق، ص ص 199، 202، 208؛ أبو الحسن علي بن عبد الله الفاسي ابن أبي زرع ت 726هـ/ 1325م، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس (الرباط: صور للطباعة والوراقة، 1979) ص 172؛ كمال السيد أبو مصطفى، تاريخ الأندلس الاقتصادي (القاهرة: مركز الإسكندرية للكتاب، د.ت) ص ص 94.93؛ عز الدين موسى، المرجع السابق، ص 185؛ دندش، المرجع السابق، ص ص 169.170.
- (71)- ابن رشد، المصدر السابق، ج3، ص 1284؛ ابن سلمون، المصدر السابق، ورقة 125 ظهر.
- (72)- ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تح. ج.س. كولان و ليفي بروفنسال (ط2؛ بيروت: دار الثقافة، 1983) ج4، ص 45.
- (73)- عياض وولده، المصدر السابق، ص ص 250.251.

- (74)- ابن الحاج، المصدر السابق، ورقة 95.8.
- (75)- الشعبي، المصدر السابق، ص 314، 319، 320.
- (76)- ابن سهل، المصدر السابق، ج 1، ص 279.
- (77)- ابن خطيب، الإحاطة، ج 1، ص 96.
- (78)- ابن الحاج، المصدر السابق، ورقة 38.
- (79)- نفسه، ورقة 36.
- (80)- ابن رشد، المصدر السابق، ج 1، ص 330.331.
- (81)- ابن الحاج، المصدر السابق، ورقة 38.
- (82)- نفسه.
- (83)- أبو عبد الله بن عبد العزيز البكري ت 487هـ / 1094م، جغرافية الأندلس وأوروبا من كتاب المسالك والممالك، تح. عبد الرحمان حجي (بيروت: 1968) ص 85؛ الزهري، المصدر السابق، ص 96؛ ياقوت بن عبد الله شهاب الدين الرومي الحموي ت 627هـ / 1229م، معجم البلدان (بيروت: دار صادر، 1977)، ج 1، ص 244.
- (84)- ابن الحاج، المصدر السابق، ورقة 38.
- (85)- البرزلي، المصدر السابق، ج 1، ص 511.
- (86)- الوثريسي، المصدر السابق، ج 10، ص 298.
- (87)- ابن الحاج، المصدر السابق، ص 128.
- (88)- ابن سهل، المصدر السابق، ج 2، ص 1254.
- (89)- ابن رشد، المصدر السابق، ج 1، ص 165.166.
- (90)- عن هذه المحاصيل ومناطق إنتاجها، انظر، عز الدين موسى، المرجع السابق، ص 196.197؛ أبو مصطفى، تاريخ الأندلس الاقتصادي، ص 129.148.
- (91)- ابن بطوطة، تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار (بيروت، 1982) ج 2، ص 768.